الاِسْتِدْلَالُ بالنَّظيرِ وعَدَمِهِ ومَا لا يُحفظ في كَلامِ العَربِ لَدَى ابن عُصْفُور (ت ٦٦٩هـ) في كتابهِ المُمْتِع الكَبِير في التَّصريف- دراسةٌ تأصيليّةٌ-

أ.م.د عباس فالح حسن

جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الانسانية، قسم اللغة العربية

المستخلص:

اتبع ابن عُصْفُور محدّدات لترجيح آراء اللغويينَ في كتابه المُمْتِع الكبير في التَّصريف ، مبدياً رأيه في ما يعرض ، و يردّ الآراء بما توافر له من معضّدات علمية اتكأ عليها ، ومن ذلك: الحمل على النَّظير ، وما ليس له نظير ، وما لا يُحفظ في أبنية كلام العرب . وقد انطلق مصرّحاً بموجب أدلته تلك بأنّ هذا الصّحيح والراجح لديه ؛ ليوفّر للباحثينَ وسائل ضبط لغة العرب وأبنيتها وإثرائها؛ طلباً لاستيعاب مستعمليها ودارسيها.

وخلُص البحث الى أنّ ابن عُصْفُور وظّف قواعد استدل بها على رجحان رأيه المستند الى النَّظير الذي تحقق وجوده الفصيح ، أما غير النَّظير فهو ليس المنعدم الوجود ولكنه النادر أو القليل الذي يخرج من دائرة الاستشهاد لغيابه عن المستدِل ، أما دليل ما ليس في كلامهم فهذا اكتسب الدرجة الكاملة – عنده – بعدم استعماله قطعاً بدليل تصديره بأدوات النفي ومنها :(ليس، ولا) ، والفحص الدقيق لأمثلته والجدير ذكره أنّ المسائل المرجَّحة مسبوق بها ابن عُصْفُور ، وله فضل الترجيح بأدلة سابقة أو الزيادة عليها .

الكلمات المفتاحية: ابن عُصْفُور ، النَّظير ، عدم النَّظير ، لا يُحفظ في كلام العرب.

Inference and Lack of Counterpart and What is not Preserved in the Arabs' Speech according to Ibn Asfoor (D. 669 AH) in his Al-Mumti' Al-Kabir in Conjugation: A Study in Originality

Asst.Prof.Abbas Falih Hassan, Ph.D.

University of Basrah/ College of education for Human Sciences, Dept. of Arabic Language

Abstract

Ibn Asfoor adopted determinants to favor the views of linguists in his book Al-Mumti' Al-Kabir in Conjugation, expressing his opinion on what is presented. The opinions provided include the availability of scientific supports that based on the availability of the counterpart, and what has no counterpart, and what is not found in the structures of the Arabs' speech and language. He proceeded by stating according to his evidence that this is correct providing researchers with the means to control and enrich the Arabic language and its structures, in order to accommodate its users and students. The research concluded that Ibn Asfoor employed rules inferred by the preponderance of his opinion based on the counterpart.

He achieved his eloquent existence, but no counterpart means non-existent, but rare or little which comes out of the evidence for the absence from the inference. As for the evidence of what is not in their words, this has gained the full degree as not to use it definitely is evidence that is presents tools of negation, including :(not, nor), and careful examination of its examples. It is worth mentioning that the likely issues preceded by Ibn Asfoor has the virtue of pronouncing previous pieces of evidence or ensued from them.

Key words: Ibn Asfoor, peer, non-peer, not memorized in the words of the Arabs.

المقدمة:

بُذلتْ جهود علميّة كبيرة لتدوين اللغة وتنقيتها ، وقد اعتمد العلماء العرب القدامى طرائق عديدة لإحراز فصيحها من رديئها وسليمها من سقيمها ، فكان الاستقراء والسّماع ، ثم صار الضّبط والقياس ، أما ما خالف هذه الأصول فنعتوه بـ (الشّاذ ، والنّادر ، والقليل ، والمهمل...) ومصطلحات أخرى يبغي البحث تسليط الضّوء عليها وهي (النَّظير ، وعدم النَّظير ، وما لا يُحفظ في كلام العرب) التي يفترض توظيفها مساعدةً لأصولهم للحكم على بناء بالزيادة أو الأصالة ، وبالإعلال أو الصحة ...، أو معنى شهيراً أو غريباً مستهجناً، أو تركيب لم يبلغ درجة للقياس عليه. ومن شأن هذه القواعد الاستدلالية إصدار الأحكام و تقديم خدمة بحثية للغة العربية تزيد في أدلتها ونموها وشموخها وخلودها .

ولمّا دُرِسَتْ من الأصول – لدى ابن عُصْفُور(٥٩٧-٦٦٩هـ)- : المنطق الجدليّ ، والسّماع ، والقياس ، والإجماع [١] ، جال النّظر بحسب المنهج الوصفيّ التّحليليّ متمعناً للوقوف على (أدلة أخرى) أسهمت في تنمية اللغة وضبطها وتشذيبها ، واصدار الأحكام وترجيح الآراء في ضوئها . وينبري البحث التأصيل، والمناقشة ، والتخريج للآراء العلميّة ، ثم سأعرض هذه المعايير الاستدلالية بحسب واقعها الحضوريّ في كلام العرب ، فأتناول أولاً : دليل الحمل على النَّظير ، و دليل عدم النَّظير ثانياً ، وأقف على الدليل الثالث ما لا يُحفظ في أبنية كلام العرب معرّفاً بها ومستعرضاً تطبيقاتها . ثم اسجل أهم نتائج الدراسة ومصادرها .

أولاً : دليل الحمل على النَّظير

تعدّدتْ أقوال العلماء في الاحتكام للنظائر : فهي أحقّ بالحمل لما ليس له نظير [٢] ، وإنْ قلّ وخرج عن القياس أولى من قول ما لا نظير له ، وقولهم: إذا أدّى الى ما لا نظير له وجب رفضه واقتراح الذهاب اليه [٣] .

وهو مسلك قويم تقبله النفوس ويعترف به الحسّ ، والعمل به مما تقتضيه بداهة العقل الإنسانيّ ، وما تقود اليه طبيعة اللغة ، وهو من باب الأدلة الأخرى التي أعتنى به اللغويون في إصدارهم الأحكام ، ولا سيما إذا أعوزهم الدليل فيما اختلفوا فيه، أما اذا دلّ الدليل فإنّه لا يجب ايجاد النَّظير [٤] ، و ((إنْ لم يقم دليل فإنّك محتاج الى ايجاد النَّظير)) [٥] و((اذا قام الدليل لم يلزم النَّظير)) [٦] ،. وبمقتضى ذلك اعطاء الشّيء حكم ما أشبهه في المعنى أو اللفظ أو فيهما ، فيأخذ الثاني حكم الأول أو يستدل على وجوده واستعماله. ومراعاة النَّظير يسمى التناسب والائتلاف والتوفيق والمؤاخاة وهو ((أن يجمع الناظم أو الناثر أمراً وما يناسبه مع إلغاء ذلك التضاد لتخرج المطابقة ، سواء لفظاً لمعنى أو لفظاً للفظ أو معنًى لمعنى ، إذ القصد جمع الشيء الى ما يناسبه أو يلائمه في أحد الوجوه)) [٧]

من يمعن النظر في الآراء التي رجّحها ابن عُصْفُور في ممتعه يراه يكرر في ثمانية مواضع [٨]، أنّ هذا الحكم صحيح ؛ لأنّه "قد ثَبَت له نظيرٌ" أو " ممّا له في كلامهم نظير باطِّراد ومما حكم عليه بالصحة :

- **مَصَائِب نظير أَقائيم**

قال ابن عُصْفُور في باب ابدال الهمزة من الواو :((أمَّا مَصائبُ في جمع مُصِيبة فكان القياس فيها "مَصاوِب"، على ما يُبيَّن في باب القلب فإمَّا أن يكونوا همزوا الواو المكسورة غير أوَّلٍ شذوذًا، فتكون مثل أقائيم في جمع أقوام – وهو مذهب الزَّجَّاج– وإمَّا أن يكونوا غَلِطوا فشبَّهوا ياء مُصيبة، وإن كانت عينًا، بالياء الزائدة في نحو صحيفة، فقالوا: مَصائب، كما قالوا: صَحائف. وهو مذهب سيبويه . والأوَّلُ أَقيسُ عندي؛ لأنَّه قد ثَبَت له نظيرٌ وهو أَقائيم))[٩]

التأصيل : أما سيبويه (ت ١٨٠هـ) فعدّ جمع مصائب غلطاً ؛ ((وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلةٌ وإنما هي مفعلةٌ. وقد قالوا: مصاوب...وقالوا: مصيبةٌ ومصائب، فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفةٍ وصحائف)) [١٠] . وقال الزَّجَّاج(ت٣١١هـ) في ذيل تفسير الآية العاشرة من سورة النساء ((وقد أجمع النحويون ... مصائِب في جمع مصيبة بالهمز ، ... أن الاختيار مصاوب وهذه عندهم من الشّاذ، أعني مصايب. وهذا عندي إنما هو بدل من الواو المكسورة)) [١١].

وأورد ابن جِنّي(ت ٣٩٢هـ) في باب الهمزة في خصائصه ، وفي باب أغلاط العرب ((وليست ياء مصيبة زائدة كياء صحيفة"؛ لأنّها عين، ومنقلبة عن واو، هي العين الأصلية. وأصلها مصوبة؛ لأنّها اسم الفاعل من أصاب؛ كما أنّ أصل مقيمة ... وجمعها القياسي مصاوب... وقالوا في واحدتها: مصيبة، ومصوبة، ومصابة. وكأن الذي استهوى في تشبيه ياء مصيبة بياء صحيفة أنها وإن لم تكن زائدة فإنها ليست على التحصيل بأصل، وإنما هي بدل من الأصل، والبدل من الأصل ليس أصلًا وقد عومل لذلك معاملة الزائد حكى سيبويه)) [١٢]

وتتبع ابن جِنّي الموضوع نفسه في المنصف أيضاً وقرر أنّ الحكم صدر لتشبيههم مصيبة" بـ "صحيفة" فهمزوها في الجمع، فهي قد اعتلت في المفرد إذ قلبت الواو ياء, فضعُفت العين بالقلب, فأشبهت الياء الزائدة؛ لكونها ليست أصلاً ، ولكنّها بدل من العين فأشبهت الزائد ثم قُلبت همزة في الجمع [١٣].

وقد علّل ركن الدّين الاستراباذي (ت٧١٥هـ) التزام الهمزة في مصائب ((للتنبيه على أنه جمع مُفْعِلَة لا مفعَلة ولا مفْعَلة، وأكثر العرب يقولون: مصاوب بالواو)) [١٤]. ومن يحقّق النظر في المعجمات العربية بحثاً عن(أقائيم) نظير ابن عُصْفُور يجد أن المنصوص جمع قوم (:} أَقْوامٌ) و جَمْعُ الجَمْعِ: (({أَقَاوِمُ،} وأَقَاوِيمُ) ، قَالَ أَبو صَخْرٍ الهُذَلِيُّ وأَنْشَدَه يَعْقُوب:

((فَإِن يَعْذِرِ القَلْبُ العَشِيَّةَ فِي الصِّبَا ... فُؤادَك لَا يَعْذِرْك فِيهِ الأَقَاوِمُ)) [١٥]

ويُروى: الأَقَايِم. وعَنَى بالقَلْبِ العَقْلَ)) [١٦].

ومنصوص بيت أبي صَخْرٍ الهُذَلِيُّ هو النَّظير الشّعريّ المؤيّد لرأي أبي أسحاق الزَّجَّاج في همز العرب مصائب وهذا مسبوق على ابن عُصْفُور، والعجب أنه هَمَزَ النَّظير فأبدل الهمزة بالواو وقال: أقائيم ولم يرد هذا في تراثنا اللغوي والأدبي والمنصوص {أَقَاوِمُ،} وأَقَاوِيمُ. وهذا النَّظير المسموع شذوذاً له نظائر كجمع معيشة على معائش ، ومنارة على منائر ، وأقوام على أقاوم [١٧] .

- **مُقِتِّلٌ نظير "مُخْتَار**

قال ابن عُصْفُور: ((وإنْ كان أحد المِثلين تاء "افتَعَلَ"، نحو: اقتَتَلَ، فإنه يجوز فيه الإظهار والإدغام... و [تقول] في اسم المفعول: مُقِتِّلٌ، كما تقول في اسم الفاعل؛ لأنَّ الأصل مُقْتَتَلٌ، فسكَّنتَ التاء الأُولى وكسرتَ القاف لالتقاء الساكنين وأدغمت، ثمَّ

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية — العدد ٤ – المجلد ٤٩ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٤

كسرت التاء الثانية إتباعًا لحركة القاف. فلا يقع فرق بين اسم الفاعل على هذه اللغة واسم المفعول إلَّا بالقرائن. فيكون نظير "مُختار"، في أنه يحتمل أن يكون اسم فاعل واسم مفعول، حتَّى يتبيَّن بقرينة تقترن به. ومن استثقل الخروج من ضمٍّ إلى كسر، من غير حاجز، ضمَّ القاف فقال: مُقُتِّلٌ)) (١٨)

التأصيل : قال سيبويه : ((مما يجري مجرى المنفصلين قولك: اقتتلوا ويقتتلون، إن شئت أظهرت وبينت، وإن شئت أخفيت وكانت الزنة على حالها...وقد أدغم بعض العرب فأسكن لما كان الحرفان في كلمة واحد، ولم يكونا منفصلين، وذلك قولك: يقتلون وقد قتلوا، وكسروا القاف لأنهما التقيا، فشهت بقولهم رد يا فتى. وقد قال آخرون: قتلوا، ألقوا حركة المتحرك على الساكن. وجاز في قاف اقتتلوا الوجهان ولم يكن بمنزلة عض وفر يلزمه شيءٌ واحد، لأنه يجوز في الكلام فيه الإظهار والإخفاء، والإدغام. فكما جاز فيه هذا في الكلام وتصرف دخله شيئان يعرضان في التقاء الساكنين)) (١٩).

و لابن جِنّي بابٌ في الخصائص بعنوان اتفاق المصاير على اختلاف المصادر يقول فيه : ((من ذلك اسم الفاعل والمفعول في "افتعل" مما عينه معتلة, أو ما فيه تضعيف)) (٢٠). وتبحث هذه المسألة في باب الادغام وتكسر تاء افتعل تبعاً لكسر ما قبلها ، وهذا ينسحب على الأبنية المشتقة منها ، فيلتقي بناء اسمي الفاعل واسم المفعول ولا فارق بينهما الا بوساطة القرائن ، وقرر ابن عُصْفُور في باب الاستدلال أنه من باب القليل ، ودليل التقاء البنائين وجود النَّظير وهو مختار المستعمل والمقيس عليه ؛ وسبب التطابق في هذا البناء ذلك ((أَن عين الْكَلِمَة يَاء متحرك مَا قبلهَا فَإِن كَانَ للْفَاعِل فَهِيَ مَكْسُورَة فتقديره مخْتَيِر مثل مخترِع وَإِن كَانَ للْمَفْعُول فتقديره مخْتَيَر مثل مُخْتَرع وعَلى كلا التَّقْدِيرَيْنِ تنْقَلب الْيَاء ألفا وَلَفْظهمَا واحدٌ وَلَكِن تقدّر على الْألف كسرةٌ للْفَاعِل وفتحةٌ للْمَفْعُول)) (٢١)

ووجدنا ابن عُصْفُور يستمر في دليل النَّظير ، ويزيد في قوة هذا الدليل تعضيداً ، ويوسمه بـ(نظير باطِّراد) كما في باب ((ما قيس من الصحيح على صحيح مثله وما قيس من المعتل على نظيره من الصحيح)) (٢٢) .

- **مأْقٍ** من **مَفعِل** لا **فُعْلِيٌّ**

يطالعنا مصطلح النَّظير في الشذوذ (باب الثلاثي المزيد فيه حرف) إذا يقول ابن عُصْفُور : (("مأْقٍ" عند أبي الفتح هو مأقِيٌّ في الأصل، ثمّ خُفِّفَ، والياءان للنسب. وهو: عندي باطل، بدليل قولهم: مآقٍ، فكُسِّر الاسم على الياء. فالذي يجب أن يُحمل عليه عندي ما ذهب إليه الفرّاء من أنه "مَفعِل" ممّا لامه ياء، وشذُّوا فيه؛ لأنَّ "المَعفل" من المعتلّ اللام مفتوح العين. ونظيره في الشذوذ "مأوِي الإبل" والفصيح "مأوَى". قال الله تعالى: {فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى} . وتكون الميم زائدة كما تكون في " مُؤق ". ويكون مأقٌ ومأقٍ من باب سَبِط وسِبَطر)) (٢٣)

التأصيل : أبطل ابن عُصْفُور رأي ابن جِنّي بجواز أن يكون مأْقٍ على زنة فُعْلِيّ مخففاً وأصله ((مؤقي بمعنى مؤقٍ، وزيدت الياء لا للنسب، بل كزيادتها في كرسي)) (٢٤) ، ورجّح رأي الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) أنّ مأْقٍ على (**مَفعِل**) خلا أنّ معتل اللام يلزم فتح عينه (٢٥). ثم استدلّ بنظيره في الشذوذ في قولهم : مأوِي الإبل ، والفصيح مأوِي، وعضّد مذهبه بالشاهد القرآني الآنف الذكر.

فدليل النظير بالشذوذ انتزع من مقابله النظير الفصيح (القرآن الكريم) وبما ورد في أمثلة القلب المكاني ، معزّزاً هذا بـ(باب سَبِط وسِبَطر) ، ويتبدّى أن صفة الشذوذ النّظيريّ مستمدة من ندرة الاستعمال.

ثانياً : دليل عدم النَّظير :

استعمل من جاء من العلماء العرب بعد سيبويه مصطلح النَّظير وعدمه كما في الأصول لابن السراج قال: ((ألا يكون للشيء نظائر في بابه بمعنى أنه واحد لم يرد به سماع)) (٢٦) ، والخصائص لابن جِنّي إذ أفرد باباً بعنوان (عدم النَّظير) (٢٧) ،. وهو ((النفي لعدم وجود دليل الاثبات)) (٢٨).

وهو من أدلة الزيادة [٢٩]، ويقدّم بصورة عملية على دليل الاشتقاق للتوصل الى الزوائد في الأسماء في اثبات بعضها ونفي الآخر[٣٠] . وقد صرّح ابن عُصْفُور بعدم النَّظير في تسعة مواضع[٣١] ومنها .

- **هُندَلِع محمول على فُنْعَلِل لا على "فُعْلَلِل**

((وزاد بعضهم أيضًا "فُعْلَلِلًا" نحو هُندَلِع ولم يُحفظ منه غيره، وهذا عندي إنما ينبغي أن يُحمل على أنه "فُنْعَلِل" والنون زائدة. ويُحكم عليها بالزيادة، وإنْ لم تكن في موضع زيادتها؛ لأنّه لم يَتقرَّر "فُعْلَلِلٌ" في أبنية الخماسي. فيحكم من أجل ذلك على النّون بالزيادة. . فإن قيل: ولم يثبت أيضًا من مزيد الرباعي "فُنْعَلِل" قيل له: هو على كل حال ليس له نظير، فدخوله في الباب الأوسع أولى –وهو المزيد– لأنَّ أبنية المزيد أكثر من أبنية المجرد من الزيادة)).[٣٢].

التأصيل: زاد ابن السراج (ت ٣١٠هـ) في أبنية الأسماء الخماسية فُعْلَلِل ، ولم يذكره سيبويه [٣٣] . ونصّ ابن جِنّي على أنّ ((ومن ادّعى ذلك احتاج أنْ يدل على أنّ النون من الأصل)) [٣٤] . لما اتفق أصحاب النظر التَّصريفي في حصر أبنية الخماسي المجرّد من الأسماء ، بقي لديهم مثال وحيد من دون قالب صرفيّ وهو (هُندَلِع)[٣٥] وقرر ابن عُصْفُور زيادة النون واستدلّ بالآتي:

١- أنه لم يُحفظ منه غيره مضموم الفاء فيلزم من ذلك تقدير أصالة عدم النَّظير[٣٦].

٢- ولا يمكن حمله على مزيد الرباعي "فُنْعَلِل"؛ لانعدام ورود النَّظير.

٣- وهذه النِّدرة مندوحة لإدخاله في الباب الأوسع ؛ لأنّه مزيد وهو أولى ؛ لأنَّ أبنية المزيد كثيرة تفوق أبنية المجرد من الزيادة ؛ و((لأنّه إذا تردد الحرف بين الأصالة والزيادة والوزنان باعتبارهما نادران فالاولى الحكم بالزيادة لكثرة ذي الزيادة)) [٣٧]. وعضّد صاحب توضيح المقاصد أدلة الزيادة بالآتي :

حكي في الهِندلع –الهاء المكسورة – ؛ وكون النون أصلية يلزم مجيء الخماسي على أمثلة ستة ، وهنا التفضيل للرباعي . وهذا بحسب قوله يفضي بأصالة نون كنهبل، لعدم ثبوت زياتها ، فالحكم بالأصالة يُوجد بناء لا نظير له بالرغم من أنّ نون هندلع ثانية ساكنة ، و تشبه نوني حنظل وعنبر ونحوهما ، وينعدم وجود نظير كنهبل في زيادة النون الثانية المتحرّكة، فالأولى الحكم بزيادة نون هندلع [٣٨].

وهذه من قرائن تحديد مواضع الزيادة ، فلزوم خروج الكلمة على أوزانها ؛ لإنعدام وجود هذا الوزن في الرباعي المجرد – لو عدّ الزائد فيها أصلياً– [٣٩]. ورأى باحث معاصر أنّ عدم النَّظير هو ما لم يثبت في كلام العرب [٤٠]، و يرى الباحث أنّ عدم النَّظير ليس ما كان وجوده معدوماً لم تضعه العرب بل ما قلّ وجوده وهو أقل من القليل أي: النادر[٤١] ، إلا أنّه لم يُعثر عليه أو لم ينهض دليلاً لفرادته.

وبناء هُندَلِع ممّا بحث لدى السابقين[٤٢] ، ورصده ابن عُصْفُور ليرجّح إلحاقه بفُنْعَلِل موافقاً دليل ابن جِنّي على زيادة النون وأنّه من أبنية المزيد ؛ لأنّها كثيرة ودخول الأبنية فيها أولى لكونها الباب الأوسع ومنطلقاً من دليل عدم النَّظير دليلاً على صحّة ترجيحه. فضلاً عن غياب الاشتقاق ، وخرم الاصول كما قرر ابن جِنّي[٤٣].

- **حذف ألف (مُصطَفى) في الجمع لعدم النَّظير له في الآحاد**

قال ابن عُصْفُور في باب الواو ((أمَّا الواو فلا يخلو أيضًا من أن تكون ساكنة أو متحرّكة. فإن كانت ساكنة فلا يكون ما قبلها أبدًا إلَّا متحرّكًا –ولا يكون ساكنًا إلَّا أن يكون الساكن ألفًا، فإنك تحذفها فتقول في مُصطَفى: مُصطَفَونَ. ما لم تكن الألف للجمع الذي لا نظير له في الآحاد فإنها تقلب همزة، نحو: عَجائز)) [٤٤]. وكذلك قال باب الياء: فهي إما ساكنة أو متحرّكة فإنْ وقعت بعد ساكن وكان حرف علة حذف فتقول في مُصطفى: "مُصطَفَينَ" نصباً وجراً ، فإنْ كانت الياء للتثنية حُرّك الساكن الذي

قبلها ويقلب ياء إن كان ألفًا فتقول: "مُصطفَيَينِ" في النصب والجر وإنْ كانت الألف للجمع – وهو [الذي لا نظير له في الآحاد] فتُبدل الياء همزة وتُحرَّك بالكسر ؛ لئلا يلتقي ساكنان، نحو: صَحائف [٤٥].

التأصيل: قال المبرّد(ت ٢٨٥هـ) في باب مصطفينَ :((جمع مصطفى مُصْطَفَوْنَ وَكَانَ الأَصل ... مصطفَيُونَ وَقبل أَن تنْقَلب مصطفَوُونَ ولكنَّها لمّا صَارَت أَلفًا لم يجز أَنْ تردّ إِلى ضمّة وَلَا إِلى كسرة لعلَّتين إِحداهما استثقال الضمّة والكسرة فِي الْموضع الَّذِي تنْقَلب الْوَاو والياءُ فِيهِ أَلفين للفتحة قبلهمَا وَالثَّانية: أَنَّه لَا نَظِير لَهُ فَيخرج عَن حدّ الأَسماءِ والأَفعال)) [٤٦].

ورأى أبو عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) في باب ما إذا طُرِحَتْ منه الزّائدتان: عدم حذف الألف مِنْ (مُصْطفى) في حال ترخيمه مجموعاً – اذا كان اسم رجل – ؛ لكون الميم أصلية ، مثلما أنَّ ألف (مصطفى) انقلبت عَمّا هو أصل [٤٧].

إنّ جمع مصطفى فيه تغيير بحذف وقلب ، والتغيير في عناصر بنائها ليس هو المشعر بالجمعية بل المشعر بها الزيادة اللاحقة المتأثّرة بالحذف والقلب [٤٨]، ودليل ابن عُصْفُور بعدم النَّظير في المفردات لألف مصطفى بلحاظ صحائف وعجائز مسبوق به للحكم على ألف مصطفى بالقلب عن أصل فهي واو بدليل (صفو) [٤٩] معتلة اللام ، وما يهمنا في البيان أنّ لابن عُصْفُور وعياً كبيراً بدليل عدم النَّظير وأثره في الحكم على أصالة الابنية من تأثرها بالقلب أو الابدال أو غيرهما .

ثالثاً : دليل لا يُحفظ في أبنية كلامهم

استدل اللغويون العرب القدماء بمصطلح (ليس في كلام العرب) كثيراً في مصنفاتهم ليثبتوا بناء أو معنى أو يلحقوا ألفاظاً أو يصحّحوا لساناً ؛ توسعة في اللغة ، واستجابة لمستعمليها ، إذ وردتْ هذه العبارة لدى سيبويه في كتابه ، واصلاح المنطق لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، وابن قتيبة(ت ٢٧٦هـ) في أدب الكاتب، وفي منجد كراع (ت ٣١٦هـ)، والأزهري (ت ٣٧٠هـ) في تهذيب اللغة ، والحريري (ت ٥١٦هـ) في درّة للغوّاص ، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في شرح المفصّل، وغيرهم الكثير .

وتجلّى ذلك في عمل ابن خالويه(ت ٣٧٠ هـ) المصنّف في باب الأشْباه والنظائر وهو ((نوعٌ مُهم، ينبغي الاعتناءُ به، فيه تُعْرَف نوادرُ اللغة وشواردُها، ولا يقوم به إلا مطلع بالفن، واسع الاطلاع، كثير النظر والمراجعة. وقد ألَّف ابن خالويه كتاباً حافلاً، ... سماه ((كتاب ليس)) موضوعه: ليس في اللغة كذا إلا كذا، وقد طالعته قديما، وانتقيت منه ... .وتعقّب عليه الحافظ مُغْلَطاي مواضع منه في مجلد سماه: ((الميس على ليس)) . ويقع لصاحب القاموس في بعض تصانيفه أنْ يقول عند ذكر فائدة: وهذا يدخل في باب ليس)).[٥٠]

ولِابن عُصْفُور ذوقه الخاص في توظيف هذا الدليل فجاء بقوالب تركيبية عديدة منها " لا يُحفظ في أبنية كلامهم، ليس في أبنية كلامهم، بناء لم يثبت في أبنية كلامهم، بناء غير موجود في كلامهم ، وذلك معدوم في كلامهم "، ما لم يستقرّ في كلامهم [٥١].

وقد دُرس (ما لم يستقرّ في كلامهم) في المُمْتِع ، وكانت النتيجة الاحصائية تسعة عشر بناءً ، و أنّ ابن عُصْفُور اقتبس هذا المصطلح من الخليل في النص السيبويهي[٥٢] في باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف ((قلت: فلم لا يجوز أنْ تقول : كل أفْعَلَ في الكلام لا أصرفه ، اذا أردت الذي مثّلت به الوصف كما أقول : كلّ آدام لا أصرفه ؟ فقال : لا يجوز هذا ؛ لأنّه لم يستقرّ أفعل في الكلام صفة بمنزلة آدام وإنّما هو مثال)) [٥٣].

أما (دليل ما لا يُحفظ في أبنية كلامهم) فندرسه بالنص؛ لأنّ ابن عُصْفُور رجّح فيه رأياً أو اثبت رأيه وصرّح بصحته وجاء في سبعة مواضع من ذلك .

- **قَوْوان(فَعْلان) وتدغم (قَوَّانٌ)**

في مسائل من المعتل العين مع اللام يقول ابن عُصْفُور: ((وتقول في "فَعْلان" منها: "قَوْوانٌ". وإن شئت أسكنتَ الواو الأولى تخفيفًا وأدغمت، فقلت: "قَوَّانٌ". هذا مذهب سيبويه. وقال أبو العبَّاس: يَنبغي لمن لا يدغم أن يقول "قَوِيَانٌ"،...وقال أبو الفتح: الوجه عندي إدغامه، ليسلم من ظهور الواوين مضمومة إحداهما؛ لأنه إذا قال: "قَوِيَانٌ" التبس بـ"فَعِلان". فمن هنا قوي الإدغام... والصحيح ما ذهب إليه سيبويه. أمَّا ما ذهب إليه ابن جِنّي، من أنَّ قلب الضَّمَّة كسرةً، والواو ياء، يؤدّي إلى الإلباس فالإلباس غير محفول به؛ ألا ترى أنَّ كلامهم يجيء فيه البناء المُحتمِل لوزنين كثيرًا، كمُختار فإنه متردّد بينَ "مُفتَعِل" و"مُفتَعَل"، وكذِيك على مذهبنا فإنه متردّد بين "فِعْل" و"فُعْل"، إلى غير ذلك ممَّا لا يحصى كثرة؟ وأيضًا فإنه إذا أُدغم لم يُدرَ: هل البناء "فعْلانٌ" في الأصل، أو "فَعْلانٌ" بسكون العين؟

وأمَّا ما ذهب إليه أبو العبَّاس من أنَّ اجتماع واوين، الأُولى منهما مضمومة والثانية متحرّكة، لا يجوز لثقله، فباطل؛ لأنه قد وُجد في كلامهم نظيره؛ ... فهذا الذي ذهب إليه سيبويه هو الصحيح؛ لأنَّ مثل "قَوْوان" لم يجئ في كلامهم مصحَّحًا ولا معلَّلًا. فإذا بنيته فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء به، وأشبه الأشياء به صُوَوِيٌّ)) [٥٤].

التأصيل: قال سيبويه : ((تقولُ في فَعلاَنٍ مِنْ "قَوِيْتُ": قَوَوانٌ وكذلكَ "حَيِيْتُ" فالواوُ الأولى كواو"عَوِرَ" وقَوَيتِ الواوُ الأخيرةُ كقوتِها في "نَزَوَانٍ" وصارتْ بمنزلةِ غيرِ المعتلّ ولم يستثقلوهما مفتوحتين كما قالوا لَوَوِيٌّ وَأَحْوَوِيٌّ ولا تدغمُ لأَنَّ هَذا الضربَ لا يدغمُ في "رَدَدْتُ")) [٥٥] ، وقال أبو العبّاس ((قَوْوانٌ غَلط يَنبغي إنْ لم تُدغمْ أَن تقولَ: "قَوِيَانٌ" فتكسرُ الأولى وتقلبُ الثانيةُ ياءً لأَنَّهُ لا يجتمعُ واوانِ في أَحدِهما ضمةٌ والأُخرى متحركة. قالَ: وهَذا قولُ أَبي عُمَرَ وجميعِ أَهلِ العلمِ)) [٥٦] ، وقال ابن جِنّي : ((قالوا في فعلان من قويت: قويان، فإن أسكنوا صححوا العين أيضًا فقالوا: قويان، ولم يردوا اللام أيضًا وإن زالت الكسرة من قبلها؛ لأنها مرادة في العين، فكذلك قالوا: عوى الكلب عوية تشبيهًا "بباب امرأة" جوية ولوية وقويان، هذا الذي نحن بصدده)) [٥٧] .

اللافت للنظر تصحيحه رأي سيبويه بإدغام قَوَّانٌ من زنة "فَعْلان" بالحجة القطعية ؛ لعدم وروده بفكِّ الادغام لا من الصحيح ولا من المعتل ، ثم احتكامه للقياس ؛ فـ((ترك الإدغام وترك الإعلال؛ لأنَّ الألف والنون في آخره وهما زيادتان مختصتان بالأسماء، فأوجبتا التصحيح كما أوجبتاه في الْجَوَلان، وأوجبتا الفك بغير ما أوجبتا التصحيح، وهو أنَّ المثال بهما قد خالف الفعل وإنَّما يُعَلُّ ويُدغَمُ ما أشبه الفعل لا ما خالفه)) [٥٨]. ثم ردّ رأي ابن جِنّي ؛ لأنّ كلامهم يجيء فيه البناء المُحتمِل لوزنين كثيرًا، واللبس الحاصل غير محفول به أما رأي أبي العباس فبطلانه ؛ لوجود نظيره في كلامهم . ومسألة قَوْوان مسبوق فيها ابن عُصْفُور غير إنه عضّد رأيه بدليل لم يجيء في كلامهم ، كما أبطل رأي أبي العباس بدليل النَّظير .

- **ضَهْيأٌ على وزن فَعْلأً" لا "فَعْيَل فهو بناء غير موجود في كلامهم**

أورد ابن عُصْفُور – في باب الهمزة– ألفاظاً يسيرة قضي فيها زيادة الهمزة ومنها :((ضَهْيأٌ؛ لأنهم يقولون في معناه: ضَهْياءُ. وحروف ضَهْياء الأصولُ إنما هي الضاد والهاء والياء، فكذلك ضَهْيأٌ المقصور. ... فهو على هذا مشتق من "ضاهيَتُ" أي: شابَهتُ. قال تعالى : "يُضاهُونَ قَولَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ". فالهمزة على هذا زائدة.

وزعم الزَّجَّاج أنه يجوز أن تكون همزة ضَهيأ أيضًا أَصليَّةً، وياؤه زائدة، ويكون مشتقًّا من "ضاهأتُ" أي: شابَهتُ؛ لأنه يقال: ضاهَيتُ وضاهأتُ . وهو أولى به؛ لأنَّ أصالة الهمزة غيرَ أوّل أكثرُ من زيادتها. فيكون ضهياء الممدود عنده من "ضاهيَتُ" أي: شابَهتُ، وضَهيأ المقصور من "ضاهأتُ".

وهذا الذي ذهب إليه حسن من طريق الاشتقاق، إلَّا أنه يبقى في ذلك إثباتُ بناءٍ لم يستقرَّ في كلامهم. وذلك أنَّ الهمزة إذا جُعلت أصليَّة والياء زائدة كان وزن الكلمة "فَعْيَلًا". وذلك بناء غير موجودٍ في كلامِهم)) [٥٩].

التأصيل : قال سيبويه: ((فممّا ثبت أنها{الهمزة} فيه زائدة قولهم: ضهياً؛ لأنّك تقول: ضهياء كما تقول: عمياء)) [٦٠]. وقال الزَّجَّاج: ((وقرئ يضَاهُونَ، ... وضهياء فعلاء. الهمزة زائدة كما زيدت في... وغرقئ البيضة، ولا نعلم أنها زيدت غير أول، إلا في هذه الأشياءِ. ويجوز أن تكون " فَعْيَل " وإن كانت بِنِيَةً ليس لها في الكلام نظير)) [٦١]. وفي تعليق أبي علي الفارسي على كتاب سيبويه يقول : ((الهمزة في قولك: (ضَهْيَأ) على وزن (جَعْفَر) غير الهمزة التي في (ضَهْياء) على وزن (حَمْراء)؛ لأنّ التي في حمراء هي التي تلحق للتأنيث مع المدة، وهي في (ضَهْيَأ) زائدة للإلحاق بجَعْفَر، وهي موازنة للرّاء منه فلو كانت الهمزة أصلية ثم أدخلت هذه العلامة عليها للتأنيث لقلت: (ضهْيآء) على وزن جَعْفَراء، ولكن لما حذفت في (ضَهْياء) التي على وزن (حَمراء)، علم أنها كانت في (ضَهْيأ) الملحقة زائدة، كما أن الميم في (زُرْقُمٍ) لقولهم بمعناه (أزرق) زائدة)) [٦٢]..

يقرّ ابن عُصْفُور في فرضياته التي عقدها في ممتعه أن (ضَهْيأٌ) من المختلَفُ فيه، والمختلَف فيه لا يُجعل حُجَّة ، فجعل الهمزة زائدة أو أصلية يفضي الى بناء غير موجود و الأصالة أولى؛ لأنها أكثر. ولكنّ "فَعْلاً" و"فَعْيَلًا" بناءين معدومان إلا أن حمله على فَعْلاً" أسلم ؛ لأنّهم لم يجتنبوه كما فعلوا ذلك بـ"فَعْيَل". وبذا يتجلى من تأصيلنا للمسألة أنها منصوصة لدى العلماء الذين سبقوا ابن عُصْفُور ونسبة مطابقة النص مع الزَّجَّاج بنسبة كبيرة ،وأنّ الأولية في التصريح بأن فَعْيَل" ليس في كلامهم له. والجديد لدى ابن عُصْفُور أنّه عرضها بأسلوب فإن قلت كذا فالجواب كذا ونقصد به الأسلوب الافتراضي وهو ما يسمّى ب(الفنقلة) ، وتحديد معيار رفض بناء فَعْيَل" لإنعدام وجودهم في كلامهم وأنّهم يجتنبونه ؛ فإذا جاء في كلامهم كسروا أوَّلَه نحو: حِذْيَم وطِرْيَم [٦٣]..

وقد يعبر ابن عُصْفُور عن هذا الدليل بـ((اثبات بناء لم يوجد في كلامهم)) [٦٤]. وفي باب النّون يقول ابن عُصْفُور((ليس في كلامهم "تَفَعْلَنَ)) [٦٥]

النتائج

١- وظّف ابن عُصْفُور أدلة (النَّظير الذي تحقق وجوده الفصيح ، وغير النَّظير وهو ليس المنعدم الوجود ولكنه النادر أو القليل الذي يخرج من دائرة الاستشهاد لغيابه عن المستدِل ، وثالثاً : دليل ما ليس في كلامهم وهذا اكتسب الدرجة الكاملة – عنده – بعدم استعماله قطعاً) ليصرّح بصحة رأيه أو ترجيحه للمسائل التي عرضها في ممتعه الكبير في التَّصريف.

٢- تجلّى في البحث أنّ ما عرضه ابن عُصْفُور من مسائل شغلتْ فكر العلماء العرب القداماء وتناولوها ، وأن معاييره التي تعاطى بها المسائل عُرفت لديهم بـ(أدلة أخرى)، ولاسيما أن هذه المصطلحات جاءت ناضجة متنوعة صالحة للقياس عليها، ويحسب له تنظيمها واستقرائها وعرضها بطريقة الافتراض العلمي للأسئلة وأجوبتها وأدلتها.

٣- يتميّز ابن عُصْفُور بعقليّة لغويّة(صرفيّة) فذّة تنبئ عن نضوج علميّ تتمثل في مناقشاته ، وتتبع المسائل الصّرفيّة في التراث اللغويّ ، والردّ على العلماء والانتصار لرأي أحدهم بحسب ضوابط علمية وأدلة أخرى وعلى وفق مرجعيته المعرفية ، ولكنه لم يستدرك مسألة جديدة على القدماء.

٤- أبرز النظائر التي استعملها ابن عُصْفُور النَّظير النثري وفي مقدّمته القرآن الكريم وقراءته ثم الاستعمال النثري الفصيح، والنَّظير الشّعريّ وما ورد في كلام العرب. ولم يستعمل النَّظير من الحديث النبوي الشريف.

٥- أدّت المعايير العلميّة التي مارسها ابن عُصْفُور ، وبنى صحة رأيه بموجبها وظائف الحافظ على لغة العرب وأبنيتها وإثرائها ؛ طلباً لاستيعاب مستعمليها ودارسيها.

الهوامش:

(١) يُنْظَر: المُمْتِع الكبير في التَّصريف :٩-١٣ ، وابن عصفور والتَّصريف : ٥٧-٧٨

(٢) يُنْظَر: الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): ١/ ٤٧٢و٤٧٧

(٣) يُنْظَر: الأصول في النحو :٣٠٢/١

(٤) يُنْظَر: الخصائص :١٩٨/١

(٥) المصدر نفسه :١٩٨/١

(٦) المصدر نفسه:٢٠٣/١

(٧) خزانة الادب وغاية الأرب :١٣١/١

(٨) يُنْظَر المُمْتِع الكبير في التَّصريف : ٥٠،و ١٤٠، ١٥٩و،و ٢٦٦،و ٤٠٩ ، و٤٨١

(٩) المُمْتِع الكبير في التَّصريف : ٢٢٥ ، و يُنْظَر: الكتاب:٣٦٧/٢

(١٠) الكتاب: ٣٥٦/٤

(١١) معاني القرآن وإعرابه: ٣٢٠/٢

(١٢) الخصائص :٢٨٠/٣.

(١٣) يُنْظَر: المنصف: ٣٠٩/١-٣١٠

(١٤) شرح شافية ابن الحاجب، المحقق: د. عبد المقصود محمّد عبد المقصود: ٧٧٧/٢-٧٧٨

(١٥) التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري): ٢١/١-٢٢ .

(١٦) المخصص: ٢١٠/٤.

(١٧) يُنْظَر: المنصف ٣٠٩/١-٣١١، وشرح الشافية: ١٣٤/٣.

(١٨) المُمْتِع الكبير في التَّصريف : ٤٠٧-٤٠٩.

(١٩) الكتاب :٤٤٣/٤ ، ويُنْظَر: ٤٠٣/٤، والأصول في النحو : ٤٠٨/٣-٤٠٩

(٢٠) الخصائص ١٠٥/٢

(٢١) اللباب في علل الإعرب: ٣٩٦/٢

(٢٢) المُمْتِع الكبير في التَّصريف : ٤٦٥

(٢٣) المُمْتِع الكبير في التَّصريف : ٧٠ .

(٢٤) الخصائص: ٢٠٥/٣

(٢٥) يُنْظَر: اصلاح المنطق : ٩٥.

(٢٦) الأصول في النحو :١٩٩/١

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ - المجلد ٤٩ - كانون الأول لسنة ٢٠٢٤

(٢٧) يُنْظَر: الخصائص :١٩٨/١

(٢٨) المعجم المفصّل في علم الصرف: ٣٠١.

(٢٩) يُنْظَر: شرح شافية ابن الحاجب :٣٣٣/٢، وشذا العرف في فنّ الصرف :١٨٧-١٨٨

(٣٠) يُنْظَر:الدرس الصرفي طبيعته وإشكالاته : ٣٢

(٣١) يُنْظَر: المُمْتِع الكبير في التَّصريف : ٣٧٩،و ٨٥ ،١١٨ ، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٤٠، ٣٨١-٣٨٦

(٣٢) المُمْتِع الكبير في التَّصريف : ٥٧.

(٣٣) يُنْظَر: الأصول في النحو: ١٨٦/٣

(٣٤) المنصف لابن جني، شرح كتاب التَّصريف لأبي عثمان المازني: ٣١/١

(٣٥) اسم بقلة .

(٣٦) يُنْظَر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٥٢٤/٣-١٥٢٥

(٣٧) شرح شافية ابن الحاجب : ٤٩/١-٥٠

(٣٨) يُنْظَر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٥٢٤/٣-١٥٢٥

(٣٩) يُنْظَر: العربية معناها ومبناها : ١٦٢.

(٤٠) يُنْظَر: الخصائص : ٢٠٣/٣ ، وعدم النظير عند انتفاء الدليل ، د. حسين صالح محمّد الدبوس ، جامعة المرقب ، مجلة كليات اللغات ، العدد الثاني عشر، سبتمر ٢٠١٥ : ٢٥

(٤١) يُنْظَر: التعريفات للجرجاني:١٦٤

(٤٢) يُنْظَر: الأصول في النحو: ١٨٦/٣، و المنصف لابن جني، شرح كتاب التَّصريف لأبي عثمان المازني: ٣١/١

(٤٣) يُنْظَر: نقد ابن عصفور آراء الصرفيين في كتابه المُمْتِع عرض ودراسة :٤٢.

(٤٤) المُمْتِع الكبير في التَّصريف : ٣٨٣.

(٤٥) يُنْظَر: المصدر نفسه : ٣٧٩

(٤٦) المقتضب :٢٥٨/١-٢٥٩.

(٤٧) يُنْظَر: التعليقة على كتاب سيبويه (الفارسيّ) :١٣/٢

(٤٨) يُنْظَر: شرح تسهيل الفوائد: ٧٠/١

(٤٩) يُنْظَر: معجم مقاييس اللغة :٢٩٢/٣(صفو)

(٥٠) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٣/٢

(٥١) يُنْظَر: المُمْتِع الكبير في التَّصريف : ٥٠، ٧٧، ٨٣، ٩٠، ٩٩، ١٥٥، ١٩٧

(٥٢) يُنْظَر: ما لم يستقرّ في كلام العرب –تأصيل ودراسة عند ابن عصفور الإشبيلي ، د.بدر بن محمّد بن عباد الجابري ، مجلة العلوم العربية ، العدد ٣٣، شوال ١٤٣٥: ٢٠، ٦٢.

(٥٣) الكتاب:٢٠٤/٣

(٥٤) المُمْتِع الكبير في التَّصريف : ٤٨٠-٤٨١.

(٥٥) الكتاب:٤١٠/٤

(٥٦) المنصف لابن جني، شرح كتاب التَّصريف لأبي عثمان المازني : ٢٨٢/٢

(٥٧) الخصائص :٩٠/٢

(٥٨) إيجاز التعريف في علم التَّصريف : ٢٢٨

(٥٩) المُمْتِع الكبير في التَّصريف : ١٥٥ ويُنْظَر: ٦٩

(٦٠) الكتاب: ٣٢٥/٤

(٦١) معاني القران واعرابه: ٤٤٣/٢

(٦٢) التعليقة على كتاب سيبويه (الفارسي): ٢٩٨/٤، ويُنْظَر: ١١٠/١.

(٦٣) يُنْظَر: المُمْتِع الكبير في التَّصريف : ١٥٥ .

(٦٤) المُمْتِع الكبير في التَّصريف : ٩٦ ومثله :١٠٩

(٦٥) يُنْظَر: المُمْتِع الكبير في التَّصريف : ١٧٣

المصادر

القرآن الكريم

- ابن عُصْفُور والتَّصريف ، د.فخر الدِّين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ،ط٢، ١٩٨١.
- إصلاح المنطق ،لابن السكيت (ت٢٤٤هـ)،تحقيق :أحمد محمد شاكر ،وعبد السلام هارون ،دار المعارف ،مصر ،ط١، ١٩٧٨م
- الأصول في النحو ،لأبي بكر محمّد بن سهل بن السّراج النحوي البغدادي(ت٣١٦هـ) ،تح الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ،بيروت ،ط٣، ،١٩٩٦م
- الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ،د.محمّد عبد الله قاسم ، دار البشائر ، دمشق ط١، ٢٠٠٨.
- إيجاز التعريف في علم التَّصريف، محمّد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله، جمال الدين(ت ٦٧٢هـ) ، تح: محمّد المهدي عبد الحي عمار سالم ،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية ،ط١، ٢٠٠٢م.
- التّعريفات، عليّ بن محمّد الشّريف الجرجاني(ت ٨١٦هـ) ، مكتبة لبنان طبعة جديدة ، ١٩٨٥م.
- التّعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ أبو عليّ (ت ٣٧٧هـ)، تح: د. عوض بن حمد القوزي ، ط١، ١٩٩٠م
- التّمام في تفسير أشعار هُذيل (ممّا أغفله أبو سعيد السّكري) ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تح: أحمد ناجي القيسي، خديجة عبد الرازق الحديثي، أحمد مطلوب ، مراجعة: د. مصطفى جواد ، مطبعة العاني – بغداد ،ط١، ١٩٦٢

- توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك ،أبو محمّد بدر الدين حسن بن قاسم ابن علي المرادي المالكي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ط١، ، ٢٠٠٨م .
- خزانة الأدب وغاية الأرب ، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري (ت٨٣٧هـ) ،تح: عصام شقيو ، دار ومكتبة الهلال- بيروت، الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م
- الخصائص ، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني(ت ٣٩٢هـ) ، تح :محمّد علي النجار، دار الكتب المصرية ،القسم الأدبي ،المكتبة العلميّة ، دار الهدى للطباعة والنشر (د.ت).
- الدرس الصرفي طبيعته وإشكالاته –، د. محمّد سعيد صالح ربيع الغامديّ ، بحث مقبول للنشر في مجلة التراث العربيّ بدمشق ،الموقع الإلكتروني للمؤلف.
- شذا العَرف في فن الصرف،الأستاذ أحمد الحملاوي ، مؤسسة أنوار الهدى ، إيران ، ط٢، ٢٠٠٣م .
- شرح تسهيل الفوائد ، محمّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)،تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمّد بدوي المختون ،هجر للطباعة والنشر والتوزيع ،ط١ ١٩٩٠م.
- شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمّد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت ٧١٥هـ)،المحقق: د. عبد المقصود محمّد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة) ،الناشر: مكتبة الثقافة الدينية ، ط١، ٢٠٠٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب ، الشّيخ رضي الدِّين بن الحسن الاستراباذي ، (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق وضبط وشرح : محمّد نور الحسن ، محمّد الزفزاف محمّد محيي الدِّين عبد الحميد ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٩٧٥م .
- عدم النَّظير عند انتفاء الدليل ، د. حسين صالح محمّد الدبوس ، جامعة المرقب ، مجلة كليات اللغات ، العدد الثاني عشر، سبتمر ٢٠١٥
- الكتاب ، سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت- ط٣، ١٩٨٣م.
- اللُّباب في عِلَل البناء والإعراب ،أبو البقاء عبد الله بن الحُسين بن عبد الله العُكبريّ البغداديّ (ت ٦١٦هـ) ،تح د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر – دمشق ،ط١ ١٩٩٥م.
- اللغة العربية، معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط١، القاهرة، ١٩٧٣م.
- ما لم يستقرّ في كلام العرب – تأصيل ودراسة عند ابن عصفور الإشبيلي- ، د.بدر بن محمّد بن عباد الجابري ، مجلة العلوم العربية ، العدد ٣٣، شوال ١٤٣٥
- المخصص ، أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده (ت ٤٥٦ هـ) تح :خليل إبراهيم جفال ،دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، بيروت ، (د.ت).
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري الزّجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت ط١ ، ١٩٨٨م.

- المعجم المفصل في علم الصرف ، الأستاذ راجي الأسمر ، مراجعة : د. أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٩٣م .
- معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون ، مكتب الإعلام الإسلامي ، قم المقدسة ، ١٤٠٤هـ .
- المقتضب، أبو العباس المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام، القاهرة ، مصر ، ١٩٩٤م .
- المُمْتِع الكبير في التَّصريف ، ابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط١ ، ١٩٩٦م .
- المنصف ، شرح أبي الفتح بن جني (ت ٣٩٢هـ) لكتاب التَّصريف ، لأبي عثمان المازني النحوي البصري (ت ٢٤٩هـ) ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية ، إدارة إحياء التراث ، إدارة الثقافة العامة ، ط١ ، ١٩٥٤م .
- نقد ابن عُصْفُور آراء الصَّرفيينَ في كتابه المُمْتِع عرض ودراسة، الباحث عبد بن سرحان بن محمّد القرنيّ ، أطروحة دكتوراه بجامعة أم القرى في كلية اللغة العربية ،١٤٢٥هج.